

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد متروك العجارمة .
وعضوية القضاة السادة

محمود العبابنة ، يوسف ذيابات ، د. عيسى المومني ، محمود البطوش .

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٣/١٣١٨

تعيين مرجع

المستدعي: حمد عبد الرحيم عبد الله الترتوري .

وكيلته المحامية سهام أيوب .

الموضوع : طلب تعيين مرجع .

بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٩ تقدم المستدعي بهذا الطلب لتعيين المرجع القضائي

المختص لنظر الاستئناف المقدم على القرار الصادر في الطلب رقم ٢٠١٢/٢٤١ .

السبب

لدى التدقيق والمداولة قانوناً نجد إن وقائعها تشير إلى أن المدعي حمد عبد

الرحيم عبد الله الترتوري كان قد أقام هذه الدعوى بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٠ والمسجلة تحت

الرقم ٢٠١٢/٧٣٤ لدى محكمة صلح حقوق عمان ضد المدعي عليهم :

١. شريف محمد موسى السمهوري .
٢. محمد شريف محمد السمهوري .
٣. غسان شريف محمد السمهوري .

للمطالبة بإبطال عقد إيجار أجرته السنوية ٣٠٠ دينار ومنع معارضة بمنفعة عقار مقدرة لغايات الرسم بمبلغ ١٠٠٠ دينار بالإضافة إلى الرسوم والمصاريف والأتعاب .

وقد أسس دعواه على ما يلي :

١. يملك المدعي الشقة الشمالية من الطابق الأرضي الكائن في العمارة المقامة على قطعة الأرض رقم ٩٩٣ حوض رقم (٧) الطهطور الشمالي من أراضي عمان التي انتقلت ملكيتها له بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٣٠ .

٢. كان المدعي قد أقام الدعوى رقم ٢٠١١/٢١٤٣ التي موضوعها منع معارضة بمنفعة عقار ضد المدعى عليه الأول الذي دفع دعوى المدعي بوجود عقد إيجار مبرم بين المدعى عليهما الثاني والثالث ووالدته المدعوة يسرى محمد خليل السمهوري ويحمل تاريخ ١٩٨٨/٨/١ وأن وجوده في شقة المدعي كونه وريث المستأجرة يسرى المتوفاة في عام ٢٠٠٣ .

٣. إن المدعى عليهم يعارضون المدعي بالانتفاع بالشقة موضوع الدعوى ذلك أن عقد الإيجار المشار إليه في البند الثاني أعلاه عقد غير صحيح و/أو باطل و/أو صوري و/أو تم تحريفه .

٤. رغم مطالبة المدعي للمدعى عليهم المتكررة بالتوقف عن معارضته بالانتفاع بالشقة المملوكة له وتسليمها له خالية من الشواغل إلا أنهم ما زالوا يعارضونه بالانتفاع بالشقة محتجين بمواجهته بالعقد المطعون بصحته مما اضطره لإقامة هذه الدعوى .

٥. محكمتمكم صاحبة الاختصاص بالنظر في هذه الدعوى كون جرم التزوير في أوراق خاصة تم شموله ضمن قانون العفو العام رقم ١٥ لسنة ٢٠١١ .

نظرت محكمة الدرجة الأولى الدعوى على النحو المعين بمحاضرتها وأثناء السير بالدعوى وقبل الدخول بالأساس تقدم المدعى عليهما محمد شريف وغسان شريف بالطلب رقم ٢٠١٢/٢٤١ لرد الدعوى قبل الدخول بالأساس لعدة مرور الزمن حيث قررت المحكمة وقف السير بالدعوى والانتقال لرؤية الطلب.

وبتاريخ ٢٠١٢/٦/١٨ فصلت بالطلب وقضت بقبول الطلب ورد الدعوى الأصلية رقم ٢٠١٢/٧٣٤ في شقه المتعلق بإبطال عقد الإيجار لعدة مرور الزمن وتضمنين المستدعى ضده الرسوم والمصاريف وإرجاء البت بأتعاب المحاماة إلى حين إصدار الحكم الفاصل في الدعوى فيما يتعلق بباقي المطالبات الواردة فيها .

لم يلقَ القرار المذكور قبولاً لدى المدعي / المستدعى ضده فطعن فيه بالاستئناف حيث أصدرت محكمة استئناف عمان قرارها رقم ٢٠١٢/٣٥٣٥٨ تاريخ ٢٠١٢/١٠/٣١ والمتضمن إحالة الأوراق إلى محكمة بداية حقوق عمان بصفتها الاستئنافية للنظر في هذا الاستئناف والفصل فيه .

قيد الاستئناف لدى محكمة بداية حقوق عمان بصفتها الاستئنافية تحت الرقم ٢٠١٣/٢٦٧ وبتاريخ ٢٠١٣/١/٢٤ قررت المحكمة المذكورة إعلان عدم اختصاصها بنظر الاستئناف وإحالة الاستئناف إلى محكمة استئناف عمان صاحبة الاختصاص .

تقدم وكيل المدعي باستدعاء إلى محكمة التمييز بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٩ طلب فيه تعيين المرجع المختص .

وفي ذلك نجد ومن مطالعة المادة ٣٥/ب من قانون أصول المحاكمات المدنية أنها عقدت الاختصاص لمحكمة التمييز في تعيين المرجع المختص فيما إذا كان الخلاف بين محكمتي بدائيتين تابعة كل منهما إلى محكمة استئناف غير الأخرى أو كان بين محكمة بداية ومحكمة الاستئناف أو بين محكمتي استئناف .

وحيث إن الخلاف على الاختصاص هو بين محكمتي استئناف وهما محكمة استئناف عمان ومحكمة بداية حقوق عمان بصفتها الاستئنافية فيكون من اختصاص محكمة التمييز النظر في هذا الخلاف وتعيين المرجع المختص الذي له الحق بالفصل في موضوعه.

وحيث إنه ومن استقراء المادة (١٣) من قانون محاكم الصلح رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٨ التي عدلت المادة ٢٨ من القانون الأصلي بإضافة الفقرة الثالثة إلى البند خامساً حيث نصت الفقرة المذكورة على ما يلي :

(٣/ أ. تستأنف إلى محكمة البداية الأحكام الصلحية الحقوقية التي لا يتجاوز قيمة المدعى به فيها ألف دينار والقرارات الصادرة عن قاضي الأمور المستعجلة في الدعاوى الصلحية .

ب. تستأنف الأحكام الصلحية الأخرى إلى محكمة الاستئناف) .

وفي الحالة المعروضة نجد إن المدعي يطالب بلائحة دعواه بإبطال عقد إيجار قيمته السنوية بمبلغ ٣٠٠ دينار ومنع معارضة بمنفعة عقار مقدرة لغايات الرسم بمبلغ ١٠٠٠ دينار .

وحيث إن المستفاد من المادة ١٣/٣/ب من قانون محاكم الصلح رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٨ أن الأحكام الصلحية الحقوقية التي لا يتجاوز قيمة المدعى به ألف دينار تستأنف لدى محكمة البداية بصفقتها الاستئنافية مما يعني أن العبرة بقيمة المدعى به عند إقامة الدعوى في تحديد جهة الاستئناف المختصة للنظر في الطعن المائل .

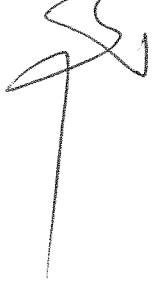
وحيث إن قيمة الدعوى تتحدد لغايات الاختصاص يطلب المدعي في لائحة دعواه أو بمجموع طلباته فيكون مجموع طلبات المستدعي / المدعي الواردة بلائحة الدعوى هي الأساس في تحديد جهة الاختصاص للنظر في الطعن المائل .

وحيث إن المدعي يطالب بلائحة دعواه بإبطال عقد إيجار أجرته السنوية بمبلغ ٣٠٠ دينار ومنع معارضة بمنفعة عقار مقدرة لغايات الرسم بمبلغ ١٠٠٠ دينار فيكون قيمة الدعوى عند رفعها يتجاوز مبلغ ألف دينار وبالتالي يكون الاختصاص منعقد في الطعن المائل لمحكمة استئناف عمان وفق النصوص القانونية السابقة وليس محكمة بداية عمان بصفقتها الاستئنافية .

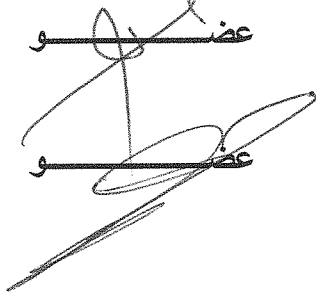
لذا نقرر اعتبار محكمة استئناف عمان هي المرجع المختص برؤية الاستئناف
المقدم من المدعي والفصل فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٣٠ رجب سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/٦/٩ م.

القاضي المترئس

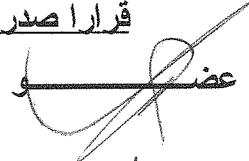


عضو

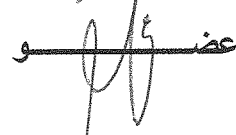


عضو

عضو



عضو



رئيس الديوان

دقيق / ف. أ.

